

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العمل

القرار

الصادر عن المحكمة العمالية المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

المحكمة العمالية

رقم القضية: ٢٠١٤/١

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد هاني قاقيش .
وعضوية القاضيين السيدين
فايز ملاحمة ، ورجا الشرايري .

المدعية :

النقابة العامة للعاملين بالنقل البري والميكانيك .
وكيلها المحامي إياد المحاديون .

المدعى عليها :

شركة نقلات عودة النبر وأولاده .
وكيلها المحامي هيثم العكشة .

أحال معالي وزير العمل بموجب كتابه رقم (ل ٣٥٩١/٢٠٦) تاريخ
٢٠١٤/٣/٢٣ النزاع العمالي القائم بين النقابة العامة للعاملين بالنقل البري
والميكانيك وشركة نقلات عودة النبر إلى محمئنا للنظر والفصل فيه وذلك سندا
للمادة (١٢٤) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته .

وقد باشرت محمئنا نظر النزاع بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٣ وبالمحاكمة الجارية
علنا بحضور الوكيلين قدم وكيل المدعية لائحة بادهاعات النقابة وتضمنت اللائحة
المطالب التالية :

١ - صرف بدل خطورة عمل للعاملين لدى الشركة المدعى عليها .

٢- تعديل الرواتب الشهرية وإخضاع إجمالي الراتب للضمان الاجتماعي واعتبار المبالغ المقبوضة من العاملين كبديل التنقلات وإخضاعها للضمان .

٣- شمول العاملين بالتأمين الصحي وشمول عائلاتهم .

٤- إلغاء أية إجراءات اتخذت بحق السائقين المعتصمين وإلغاء كتب الإنذارات الموجه لهم.

كما قدم وكيل المدعية حافظة بيناته التي تضمنت :

١- صورة عن قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٠٣ تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٣ الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .

٢- اعتبار كافة المحاضر والتقارير والبيانات المقدمة في هذه الدعوى في مرحلة سابقة ما كان منها لصالح موكلتي جزء من بينتي .

وقدم وكيل المدعى عليها لائحة جوابية وحافظة بيناته وضمت للملف .

وقد قررت محكمتنا إبراز حافظة بينات المدعية الخطية وتمييزها بالحرف (م/١) .

كما قررت إبراز حافظة بينات المدعى عليها الخطية وتمييزه بالحرف (م ع /١) .

ثم استمعت محكمتنا لشهود المدعى عليهم كل من :

١ - أحمد محمد صبح الزواهرة .

٢- يعقوب موسى قموة .

٣- محمود نعيم أحمد سليم .

وصرف النظر عن دعوة الشاهد الأخير محمد عطار .

وبقي من بينتي ترجمة للمرفق رقم (٤) وأصرف النظر عن الخبرة واليمين وبها أختم البينة .

قررت محكمتنا عملاً بالمادة (١٢٥) من قانون العمل تكليف وكيل المدعى عليها بإحضار الترجمة التي أشار إليها مع مرافقته وكذلك إحضار نماذج عن عقود عمل السائقين والتي أحضرها بالجلسة اللاحقة وصرف النظر عن الترجمة.

ترافع وكيل المدعية شفاهاً وطلب سنداً للبيانات المقدمة في هذه الدعوى الحكم لموكلته حسبما جاء بلائحة الدعوى من طلبات وتضمنين المدعى عليها الرسوم والمصاريف والأتعاب .

كما قدم وكيل المدعى عليها مرافعة خطية ضمت إلى المحضر بالصفحات من ٢٣ - ٢٨ .

بالتدقيق : ق :

وقبل الرد على طلبات الجهة المدعية على ضوء ما أبداه الطرفان في لوائحهما ومذكراتهما وما قدما من أوراق وبيانات خطية وشخصية ومراعاة لظروف الطرفين كلاهما معاً وظروف كل منهما على إنفراد وسنداً لقواعد العدالة والإنصاف فيما يتجاوز حدود ونطاق القواعد القانونية ومن حيث الرد على دفع وكيل المدعى عليها باللائحة الجوابية بعدم الاختصاص وإن الدعوى سابقة لأوانها ومقدمة ممن لا يملك حق تقديمها .

في ذلك نجد إن النزاع العمالي كما عرفته المادة (٢) قانون العمل هو كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة من جهة وبين صاحب عمل والجمعية من جهة أخرى حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره أو يتعلق بظروف العمل وشروطه .

وتجد محكمتنا إن الخلاف بموجب هذا التعريف هو خلاف على تطبيق عقد العمل الجماعي أو تفسيره أو خلاف يتعلق بظروف العمل وشروطه وهذا الأمر الأخير ينصرف إلى عقد العمل الفردي كما ينصرف إلى عقد العمل الجماعي والقول

أنه لا مانع لدى الشركة في حال تحسن وصدور الميزانيات بزيادة الراتب بما يقارب ١٠% ولكن ليس بالوقت الراهن .

وفي ذلك نقرر منح السائقين زيادة سنوية مقدارها عشرة دنائير شهرياً اعتباراً من ٢٠١٤/٦/١ .

وعن المطلب الثالث المتعلق بالتأمين الصحي لعائلات العاملين لدى المدعى عليها.

في ذلك نجد إن قانون العمل لم يتضمن نصاً يلزم صاحب العمل بإجراء التأمين الصحي بحيث يشمل عائلات العاملين لديه بمظلة التأمين الصحي ومن الطبيعي أن صاحب العمل يقدر هذا العمل على ضوء التشريع الذي بحكم العلاقة مع العاملين مما يتعين رد هذا المطلب .

وعن المطلب الرابع ومفاده تعديل بدل التنقلات وإخضاعها للضمان الاجتماعي كجزء من الأجر .

في ذلك نجد إن الأجر وفقاً لأحكام المادة الثانية من قانون العمل هو كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيأ كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجر المستحقة عن العمل الإضافي .

وباستعراض القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٠٣ الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين والذي اعتبر الاستحقاقات التالية تدخل في مفهوم الأجر إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها ومنها :

..... بدل النقلات للعاملين في شركات النقل والباطون وباستعراض نصوص قانون العمل وعقد العمل والنظام الداخلي للشركة المدعى عليها لم نجد ما يشير إلى اعتبار بدل النقلات تدخل في مفهوم الأجر وباستعراض نظام الحوافز والبينة الشخصية نجد إن بدل النقلات وردت كحوافز بجـدول الحوافز المعمول به لدى

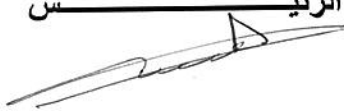
الشركة المدعى عليها وتتفاوت من سائق إلى آخر ومن شهر إلى آخر ولا تتصف بالاستمرارية والديمومة وبالتالي تخرج من مفهوم الأجر وتبقى ضمن مفهوم الحوافز مما يتعين رد هذا المطلب .

وعن المطلب الخامس ومفاده إلغاء أية إجراءات اتخذت بحق السائقين المعتصمين وإلغاء كتب الإنذارات .

في ذلك نجد إن الثابت من أوراق الملف والبينة الشخصية المستمعة أن هناك اعتصاماً قد حصل من العاملين السائقين لدى المدعى عليها ولم يرد ما يثبت اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن لتتمكن محكمتنا من بسط لرقابتها واتخاذ القرار المناسب مما يتعين الالتفات عن هذا المطلب .

هذا ما قررته محكمتنا بشأن المطالب المثارة بهذه الدعوى دون الحكم لأي من الطرفين بأية مصاريف أو أتعاب محاماة .

قراراً وجاهياً قطعياً صدر وأفهم علناً بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٤ .
باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

الرئيس


عضو


عضو
